اقتصاد

٥٠٠ مستورد خالفوا وأدخلوا بضائعهم قبل الحصول على إجازات الاستيراد والغرامات بانتظارهم

| الوطن

كشف معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الدكتور عبد السلام علي عن فرض غرامات بحق المستوردين الذين قاموا بشحن بضائعهم قبل الحصول على إجازات الاستيراد وصلت بعضها إلى ١١ مليون ليرة للمخالفة الواحدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن علي تجاوز عدد المخالفين٥٠٠ مستورد أدخلوا بضائعهم إلى القطر قبل الحصول على إجازات الاستيراد وهم من المستوردين الأفراد والشركات بعضهم ارتكب المخالفة المذكورة للمرة الأولى وبعضهم كرر مخالفته وجميعهم فرضت بحقهم غرامات بحسب النسب المنصوص عنها بقرار صادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آخر العام الماضي.

وتتابع وزارة الاقتصاد هذا الملف بالتعاون مع مديرية الجمارك العامة المسؤولة بشكل مباشر، وخاصة في مجال كشف المخالفات.

وبيّن علي أنه سيكون للمستوردين الملتزمين معاملة خاصة ولاسيما لجهة الحصول على تمويل لمستورداتهم من مصرف سورية المركزي إذ تلعب مسألة التزام المستورد بالتعليمات الناظمة للاستيراد دوراً مهماً وأساسياً في هذا المجال.

ويوضح أن الغرامة تختلف حسب نوعية كل مخالفة، إذ وصلت غرامة بعض المخالفات لسلع محددة مثل المشتقات النفطية إلى ١١ مليون ليرة، وقد ارتكبتها شركات استوردت ما يزيد على ٧٠٠٠ طن من المازوت والفيول قبل الحصول على إجازة استيراد؛ في حين أن بعض الغرامات تقل أو تزيد عن هذا الحد بحسب قيمة المواد المستوردة وعدد مرات المخالفة؛ لافتاً إلى أن الهدف من هذه الغرامات ليس توريد عائدات للخزينة بقدر ما هو إلزام المستوردين بالتعليمات والأنظمة النافذة التي تنظم عمليات الاستيراد ضمن أقنيتها الرسمية.

وبعد التطبيق الجدي والفعلي للغرامات المحددة من وزارة الاقتصاد؛ تم لحظ انخفاض عدد المخالفين منذ بداية العام الجاري وتم التزام المستوردين بنسبة تتجاوز ٧٥٪ وهذا يعود إلى التأثير السلبي الذي لحق بالمخالفين وخاصة أن الوزارة تأخذ بعين الاعتبار المخالفات المرتكبة من المستوردين عند دراسة طلبات الاستيراد والموافقة على تمويل مستورداتهم.

ويؤكد الدكتور علي في تصريحه لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على تذليل جميع العراقيل التي تعترض حركة النشاط التجاري بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة كما أنها تسعى إلى توسيع دائرة التسهيلات التي تمنحها للمستوردين والتجار بغية تأمين حاجة السوق من السلع الأساسية والضرورية بالإضافة إلى دعم منح إجازات وموافقات الاستيراد للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي في إطار دعم انطلاق الصناعة الوطنية وإعادة تشغيل عدد أكبر من المنشآت، موضحاً أن النسبة الأكبر من موافقات الاستيراد تعطى للمواد الأولية وتصل في معظم الأحيان إلى ٥٠٪ من إجمالي الموافقات الممنوحة يومياً تليها الموافقات على استيراد المواد الغذائية بنسبة ٢٠٪؛ مشيراً إلى أن هذه النسب متغيرة ولكنها تحتل المرتبة الأولى ضمن سلم أولويات الاستيراد الذي تعتمده الوزارة خلال المرحلة الراهنة.

لقطات من كواليس الفساد

محاولات تسوية من ذوي المتورط في «سرقة» رواتب المتقاعدين في «المعاشات»

تهديدات لأعضاء لجنة التحقيق في «التأمينات» لـ«لفلفة» الموضوع

| محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة بوجود محاولات لإجراء تسوية مالية من ذوي المتورط بسرقة رواتب المتقاعدين من المغادرين للقطر، العامل لدى المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، وذلك من خلال عرض إعادة المبالغ التي تمت «سرقتها» من قبله إلى المؤسسة، وذلك بهدف الحصول على حكم قضائي مخفف.

وكانت «الوطن» قد نشرت منذ فترة قريبة خبراً يفيد بإحالة موظف في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، الذي ثبت تورطه بالتحايل من أجل الحصول على معاشات المتقاعدين وذوي المتوفين الذين غادروا القطر مستغلاً الظروف الأمنية السائدة.

وحسب معلومات «الوطن» ما زالت البعثة المكلفة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مستمرة في تحقيقاتها، كما أنها تقوم بالاطلاع على الملفات كافة بهدف الوقوف على ملابسات الموضوع بصورة صحيحة ودقيقة.

من جهة أخرى وفي إطار متابعة «الوطن» لآخر المستجدات التي طرأت على إحالة ملف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، بهدف الوقوف على صحة الوكالات التي يتم صرف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة بموجبها من مديرية التأمينات في محافظة دمشق، تبيّن أن عدد المراجعين من أصحاب العلاقة لمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قليل جداً، وذلك بحسب مصدر مسؤول طلب عدم ذكر اسمه.

وبرغم ذلك جاءت تعليمات وزير العمل خلف العبد الله بوجوب التقيد بحضور أصحاب الرواتب مباشرة، وعدم صرف أي معاش لمن لا يراجع المؤسسة شخصياً، وبهدف الحفاظ على إيصال الحقوق إلى أصحابها.

وعلمت «الوطن» من مصادر مسؤولة أيضاً عن ورود تهديدات إلى أعضاء اللجنة المكلفة بمتابعة الملف في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدم قبولهم لفلفة الموضوع.

يشار إلى أن التحقيق في الموضوع بدأ نتيجة وجود وكالات جماعية للمتقاعدين في محافظة الرقة نظمت بأسماء أشخاص موجودين في محافظة دمشق، حيث تم صرف معاشات المتقاعدين بموجب هذه الوكالات، رغم انتهاء صلاحية البعض منها، ما دفع المؤسسة إلى اتخاذ قرار بإحالة جميع معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة من مديرية تأمينات دمشق إلى المؤسسة العامة للبريد بحيث يتم صرفها عن طريقها بعد التأكد من صحة الوكالات من البريد وبحضور أصحاب العلاقة بهدف حماية مستحقات المتقاعدين في محافظة الرقة من التلاعب والسرقة.

ومن اللافت في الموضوع عدم وجود أي تجديد لتوصيف أو أي تعديل على بيانات المتقاعدين في محافظ الرقة منذ عام ٢٠١٣ وحتى تاريخه، والتي تتم بموجب بيان عائلي يتم تقديمه من المتقاعد سنوياً بهدف الوقوف على الواقعات التي تصيب عائلة المتقاعد. وعلى الرغم من الوضع الذي تمر به محافظة الرقة فلم يتم تسجيل أي حالة وفاة أو ارتجاع لأي معاش خلال هذه المدة.

وتسنى لـ«الوطن» الإطلاع على قوائم تضم أسماء الوكلاء الذين يقومون باستلام رواتب المتقاعدين في الرقة، وتبين بشكل مبدئي وجود أسماء وهمية أو أسماء سجلت بشكل مغلوط عن قصد، مع اشتباه بوجود أسماء لأشخاص متورطين بمخالفات جنائية سابقاً.

كما علمت «الوطن» من مصدر مسؤول أن اللجنة انتهت من عملية التدقيق، وأنها باشرت تحقيقاتها بعد عطلة عيد الفطر مباشرة، ومن المتوقع وفقاً للتعليمات أن تقدم تقريرها خلال أسبوع من تاريخه.

ومن الجدير ذكره أن الملف تمت إحالته من قبل الرقابة الداخلية في وزارة العمل إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية بتوجيه من وزير العمل.

أعضاء في مجلس الشعب مستاؤون من وزير الصحة.. والوزير يرد: لسنا وزارة عمل

اليازجي لـ«الوطن»: ندرس تعديل أسعار الأدوية «المقطوعة» لتأمينها وليس رفع أسعار الدواء.. والمعامل كانت تربح ٥٠٠٪

| الوطن

ناقش مجلس الشعب في جلسته بالأمس واقع القطاع الصحي وضرورة تأمين الأدوية والتجهيزات الطبية للمشافي كافّة في المحافظات في ظل ظروف الأزمة التي تمر بها سورية متسائلين عن إجراءات التي قامت بها الوزارة لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ضمن المشافي والمراكز الصحية.

وزير الصحة نزار يازجي بيّن أن الوزارة تعمل حالياً على إعادة دراسة تعديل أسعار الأدوية «المقطوعة»، حصراً بهدف تأمينها وليس رفع أسعار الدواء وهناك اجتماعات مستمرة من أجل ذلك وقريباً سوف يتم إصدار قرار رسمي بذلك.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن الوزير أن معامل الدواء كانت تربح بحدود ٥٠٠٪ ومن الطبيعي خلال الأزمة أن يكون هناك فرق في الأرباح وعلى شركات ومعامل الأدوية أن تتحمل ذلك. مؤكداً أن الوزارة تعمل حالياً على مراقبة الصيدليات ومعامل الأدوية بشكل دوري وتم إغلاق عدد من الصيدليات التي فيها خلل بالأسعار.

وأشار إلى أنه ومنعاً للتلاعب بأصناف وأنواع الدواء واحتكارها من التجار أو أصحاب المعامل تم سابقاً إعطاؤنا قائمة لتأمين الأدوية وعند الإعلان عن تعديل أسعار الدواء تم إرسال قائمة غير الموجودة لدينا. مؤكد أن الوزارة تعمل جاهدة على منع التلاعب بأنواع وأصناف الأدوية التي سيتم تعديل أسعارها.

ولفت الوزير إلى أن هناك بعض الانقطاعات لبعض أصناف من الدواء نتيجة الأزمة، مبيناً أنه قبل الأزمة كان هناك ٧٠ معملاً تم تدمير ٢٠ معملاً جراء الأعمال الإرهابية تم إعادة ١٤ معملاً منها إلى العمل وإجراء ٨ تراخيص لمعامل أدوية جديدة الأمر الذي يؤكد أن الدواء المنتج محلياً مؤمن.

وأكد أنه حالياً يتم حالياً إنتاج ٨٩٪ من حاجة سورية من الدواء ويتم تصدير الفائض إلى خمس دول بعد تأمين الاحتياطي منها لستّة أشهر.

وفي رده على أعضاء مجلس الشعب الذين أعربوا عن استيائهم من معاملة الوزير وعدم قبوله للطلبات المقدمة من بعض أعضاء مجلس الشعب، أكد الوزير أنه يرفض قبول طلبات التعيين لثلاثة أشهر «لأننا لسنا وزارة عمل نحن نعمل على الاستفادة من الكوادر الموجودة لدنيا». مشيراً إلى أن النقص الموجود ينحصر فقط في أطباء الجراحة.

وقال اليازجي: أنا وزير ميداني وليس استعراضياً وما جرى في مشفى القطيفة وإقالة مدير المشفى يؤكد أن الوزارة تعمل وفق توجهات الحكومة بالتعاطي مع ضرورة المتابعة واتخاذ القرارات التي تهم مصلحة المواطن.

مشيراً إلى أن الأدوية السرطانية تقدمها مشافي الوزارة مجاناً وفق دراسة أعدتها الوزارة للتخفيف من العبء على الدولة حيث يتم استجرار الأدوية السرطانية والمزمنة عن طريق «فارمكس» عبر الخط الائتماني الإيراني.

وأشار يازجي إلى أن الوزارة تعمل على إجراء عقود صيانة لبعض الأجهزة وسيتم استجرار واستبدال بعض الأجهزة لصعوبة إصلاحها، إضافة إلى سيارات الإسعاف ليتم توزيعها على المراكز الصحية وفقاً للاحتياجات والأولويات. إضافة إلى أنه ستتم دراسة بعض المناطق التي يمكن إحداث مراكز صحية فيها، لافتاً إلى أنه سيتم إجراء صيانة لإحدى الكتل في المشفى الوطني بحمص ليكون قادراً على استقبال المواطنين وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وإرسال بعض التجهيزات إلى مشفى الحسكة بشكل مؤقت وإسعافي ريثما تصل التجهيزات الحديثة خلال الأشهر الثلاثة القادمة لعدم توفرها في المستودعات حالياً، مؤكداً أنه يتم إرسال الحصص الدوائية الخاصة بمكافحة مرض اللاشمانيا، إضافة إلى التعاون مع الإدارة المحلية لرش المبيدات الحشرية اللازمة.

وبالعودة إلى مطالب أعضاء مجلس الشعب فقد تركزت على أهمية تشديد الرقابة على الصيدليات والأدوية المنتهية الصلاحية ومواصفات التصنيع الجيد للدواء من معامل الأدوية والآلية التي يتم الرجوع إليها في موضوع التسعير وتأمين الأدوية للأمراض المزمنة ومرضى السرطان وضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة للحد من انتشار مرض اللاشمانيا في مدينة حلب خصوصاً. على حين أكد بعضهم ضرورة تأمين الأطباء الاختصاصيين في بعض المحافظات والمستلزمات الأساسية والضرورية لاستمرار عملها على الشكل المطلوب.

هذا وأقر مجلس الشعب برئاسة محمد جهاد اللحام مشروع القانون المتضمن إعفاء مكلفي الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء وبدلات الإيجار والاستثمار وأقساط قيمة المقاسم في المدن والمناطق الصناعية، وكذلك أقساط المساكن المخصصة من الوحدة الإدارية للمنذرين بالهدم وأقساط قيمة العقارات، إضافة إلى الديون والذمم المالية كافة لأي من السنوات: ٢٠١٤ وما قبل من الفوائد والغرامات وغرامات التأخير إذا سددوها حتى نهاية العام الجاري وأصبح قانوناً.

ويأتي القانون نظراً للإقبال الكبير من المواطنين لتسديد الرسوم والتكاليف المترتبة عليهم مما انعكس إيجاباً على ارتفاع نسب التحصيل في تلك الوحدات وساهم في زيادة إيراداتها الذاتية كما يهدف القانون إلى تمكين من لم تسمح له الظروف بتسديد ما يترتب عليه.

> إعفاء المكلفين ضريبة دخل الأرباح الحقيقية ورسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة البيوع العقارية من الفوائد والغرامات إذا سددوها حتى نهاية العام

كما أقر المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل البند الأول من المادة ٥٥ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ للعام ٢٠١١ وأصبح قانوناً.

وينص التعديل على أنه في حال غياب المحافظ ينوب عنه قائد شرطة المحافظة بوصفه ممثلاً للسلطة التنفيذية كما ينوب عنه رئيس المكتب التنفيذي في جميع الاختصاصات المتعلقة بعمل المكتب التنفيذي ويعد عاقداً للنفقة وآمراً للصرف والتصفية. ويأتي القانون نظراً للظروف التي مرت بها محافظة الرقة وعدم تمكن مجلس المحافظة ومكتبه التنفيذي من ممارسة المهام المنوطة به بسبب هذه الظروف.

كما أقر المجلس مشروع القانون المتضمن إعفاء المكلفين ضريبة دخل الأرباح الحقيقية ورسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة البيوع العقارية وإضافاتها العائدة لأعوام ٢٠١٣ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة العائدة لأي من الأعوام المذكورة حتى نهاية العام الجاري وأصبح قانوناً.

٦٣ مليار ليرة ديون قيد التسوية منها ٤٠ ملياراً بالقطع الأجنبي

بوابة القروض التشغيلية قد تفتح من «التجاري» بمليون ليرة

| الوطن

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس السلمان لـ«الوطن» أن المصرف يقوم بالعمل على الصيغة النهائية للتعليمات التنفيذية الخاصة بمنح قروض تشغيلية قصيرة الأجل للمشاريع التجارية والصناعية والزراعية والمحددة بمدة عام واحد، وفق شروط وضعها على مسؤولية مجالس إدارة المصارف العامة.

وبين السلمان أن القيمة المقترحة للقرض تم تحديدها بحدود مليون ليرة سورية، لافتاً أنه سوف يتم عرض التعليمات على مجلس إدارة المصرف حتى يتم اعتمادها بشكل رسمي.

مشيراً إلى أن ودائع المصرف التجاري السوري وحتى نهاية النصف الأول من العام الحالي بلغت ٥٤٢ مليار ليرة سورية.

وأوضح السلمان أن قيمة الودائع لدى المصرف بالليرة السورية لودائع تحت الطلب بلغت ٢٨١ مليار ليرة سورية، وبلغت الودائع لأجل ٦٢ مليار ليرة سورية وودائع التوفير مبلغ ٤٨ مليار ليرة سورية، على حين أن الودائع لدى المصرف بالعملة الأجنبية مقومة إلى الليرة السورية للودائع تحت الطلب بلغت ٨٢ مليار ليرة سورية وودائع لأجل بلغت ٦٩ مليار ليرة سورية.

كما أن التسهيلات الائتمانية لدى المصرف من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بالليرة السورية بلغت ٣٥٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغت القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بالقطع الأجنبي ٨ مليارات ليرة سورية.

وأوضح السلمان أن قيمة الديون قيد التسوية بالليرة السورية بلغت ٢٣ مليار ليرة سورية، على حين بلغت الديون قيد التسوية بالقطع الأجنبي مبلغ ٤٠ مليار ليرة سورية. أي بإجمالي يعادل ٦٣ مليار ليرة سورية.

مبيناً أن مجموع التسهيلات بالليرة السورية لدى المصرف بلغ ٣٧٦ مليار ليرة سورية ومجموع التسهيلات بالقطع الأجنبي مقومة إلى الليرة السورية وصل إلى ٤٧ مليار ليرة سورية ليصل المجموع العام للتسهيلات لدى المصرف إلى مبلغ ٤٢٣ مليار ليرة سورية.

رغم إقراره في مجلس الوزراء

«الاقتصاد» تتحدث عن خلافات حول مشروع قانون هيئة دعم الإنتاج والصادرات

| الوطن

بيّن مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن إقرار مجلس الوزراء يوم أمس لمشروع قانون إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، يعتبر إقراراً مبدئياً. كاشفاً لـ«الوطن» عن وجود بعض النقاط الخلافية في بنود مشروع قانون الهيئة الجديد، وقد طلبت الحكومة إعادة النظر ببعض البنود أو تعديلها.

وأشار إلى أن مشروع القانون الجديد المرفوع من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سوف يهدف بعد استكمال شروط إصداره إلى إعادة التوازن للعملية الإنتاجية من خلال دعم وتنمية وتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات فضلاً عن تحسين جودة المنتجات وتشجيع الاستثمار ودعمه، إضافة إلى المساهمة بإقامة مناطق اقتصادية والتركيز على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي.

كما يهدف أيضاً إلى إطلاق برامج متكاملة لتعزيز الثقة بالمنتج المحلي والمساهمة في تحديث المؤسسات والشركات الإنتاجية ورفع كفاءتها وتطوير قدراتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الإنتاج المحلي بما يضمن تأمين احتياجات السوق المحلي من المنتجات والخدمات ويرمم سلاسل الإنتاج لدى المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص وينطلق باتجاه التوسع التدريجي والمتوازن نحو التصدير وخاصة أن اقتصادنا اليوم بأمس الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات لتحقيق انطلاقة جديدة متكاملة حيث تعد الإجراءات الحكومية هذه نقلة نوعية حقيقية على الصعيد الاقتصادي.

من جانب آخر، بيّنت وزارة الاقتصاد في بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه، أنها عكفت على تأسيس منظومة مؤسساتية متكاملة لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأمين مستلزمات تطويرها واستدامتها ليصبح قطاعها خالقاً مهماً للقيمة ومولداً لفرص العمل بشكل أكبر، إذ يشغل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٥٪ من منشآت القطاع الخاص، وله دور مهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ليكون المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والحرفي.

وبذلك أقرّ مجلس الوزراء مشروع نصوص تشريعية من ضمنها إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إقرارها من اللجان المختصة في الرئاسة كجزء من منظومة عمل متكاملة تهدف إلى رسم واقتراح السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على التنسيق والربط بين إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

وتسعى الهيئة المحدثة إلى ربط المشروع الصغير والمتوسط بالمؤسسات المعنية في تنمية قطاع المشروعات، وإيجاد بيئة أعمال تمكينية تساهم بتنمية تلك القطاعات وتوفر بيئة إدارية متكاملة، وما يرتبط بها من قوانين لازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية. وتعمل أيضاً على زيادة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين أدائها وسيكون إلى جانبها مؤسسة هامة هي مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي عملت عليها الوزارة ومصرف سورية المركزي معا وتهدف إلى تقديم ضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف الهيئة إلى تنفيذ العديد من المهام ومنها مراجعة الإجراءات المتعلقة بإحداث وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع ضوابط ومعايير محددة لتمويل تلك المشروعات بالتنسيق مع الجهات المعنية إضافة إلى إقامة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة تكون مهتمة برعاية المشروعات الناشئة وتقوم الهيئة أيضاً بحملات ونشاطات إعلامية وتنظيم مؤتمرات وندوات وتساهم في توفير فرص الأعمال وتقوم بمنح وثيقة كفالة مشروع حيث تلعب دوراً هاما في مجال ضبط وتنظيم آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشكل صلة وصل تربط المشروع بكل المؤسسات العاملة في مجالات التمويل والدعم والتدريب لتقديم التسهيلات لإحداث نمو كمي ونوعي في سلة السلع والمنتجات.

مسؤول حكومي: الاتحاد الأوراسي يعطي الإشارة الرسمية الأولى لبدء المفاوضات

| علي محمود سليمان

بيّن مسؤول حكومي أن التصريح الأخير لممثل اللجنة الاقتصادي الأوراسية بالترحيب بنظرة إيجابية لإقامة منطقة تجارة حرة مع سورية، يعتبر التصريح الرسمي الأول لكتلة دول الاتحاد الجمركي الأوراسي مجتمعة، وهذه بادرة إيجابية جداً تشير إلى الانفتاح على الحكومة السورية وعلى أنها قادرة على إحداث اختراقات على صعيد التعاون الدولي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المسؤول الحكومي أن المفاوضات التي كانت تجري سابقاً حول انضمام سورية إلى الاتحاد الأوراسي كانت تجري بشكل ثنائي مع كل دول من دولة الاتحاد على حدة، ولذلك لا تعتبر مفاوضات رسمية. مشيراً إلى أن تصريح اللجنة الاقتصادية الأوراسية يمثل صوت كتلة الاتحاد الأوراسي مجتمعة، ما تعتبر الإشارة الرسمية الأولى من الاتحاد كتكتل دول مجتمعة، وهو ما يعتبر نجاحاً للمفاوض السوري في ظل المرحلة الحساسة التي نمر بها الآن.

ولفت المصدر إلى أن الدخول بالمفاوضات الرسمية يتبع لجدول رسمي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، وهو يتعلق ببرنامج عمل سيبنى بين الأطراف لتتم من خلاله مناقشة تفاصيل عديدة تحقق مصالح الطرفين: السوري من جهة، والطرف الأوراسي من جهة أخرى، وفق جدول زمني يحدد لفترة معينة. وعليه فإن المفاوضات قد تطول أو تقصر تبعاً للتقدم في القضايا التي يتم التباحث فيها. موضحاً بأن القضايا الفنية والإدارية والتقنية لعملية الانضمام ستعالج تباعاً بناء على لجان تفاوضية سيتم تشكيلها بين الطرفين.

وكانت وكالة نوفوستي الروسية قد نقلت عن ممثل اللجنة الاقتصادية الأوراسية قوله: إن جميع أعضاء الاتحاد الاقتصادي أعربوا عن موقفهم الإيجابي تجاه إنشاء منطقة تجارة حرة مع سورية، حيث أكدت اللجنة الاقتصادية الأوراسية أنها تنظر إيجاباً نحو إقامة منطقة تجارة حرة مع سورية، مشيراً إلى أنها تخطط لبدء المفاوضات حول إنشاء هذه المنطقة بعد استقرار الوضع السياسي في سورية.

ويشار إلى أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي هو منظمة يضم كلاً من روسيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.